ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

دور هيئات الرقابة والتدقيـــق الشرعي في شركات التكافل

د. عبد العزيز جمعة المبروك*
قسم الدراسات الإسلامية ، جامعة الزيتونة، ليبيا ،
وعضو اللجنة الشرعية العليا للإشـــراف على التأمين
abdalaziz87er@gmail.com

تاريخ الاستلام 1/26 / 2026م تاريخ القبول 9 / 5 / 2026م

The Role of Supervisory and Sharia Audit Bodies in Takaful Companies

Dr. Abdul Aziz Juma'a Al-Mabrouk
Assistant Professor in the Department of Islamic Studies, Al-Zaytuna University
And Member of the Higher Sharia Committee for Insurance Supervision

Abstract
This research paper discusses the role of Sharia supervisory and audit bodies in Takaful companies. It explains the concept of Sharia supervision, its objectives, and its importance in Islamic institutions. The paper also highlights the difference between Sharia supervision and other types of supervision. Additionally, it discusses the composition, independence, and binding nature of Sharia supervisory bodies.
The researcher used an inductive, analytical, and comparative approach. The study reached several important conclusions, including:
-The main objectives of Sharia supervision are to ensure compliance with Sharia rules, develop Sharia-compliant products, and audit transactions.
-The Sharia supervisory body consists of a fatwa committee, internal Sharia audit committee, supreme audit committee, and external audit.
-The authority of the Sharia supervisory body is derived from its position in the organizational structure of the institution.
-The Sharia supervisory body plays a crucial role in the governance of Takaful companies.
-Technology plays a significant role in enhancing transparency and accountability in Sharia audit processes.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

الملخّـــــــص:

إن إصلاح التأمين التكافلي يتوقف بصورة أساسية على تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية في شركات التكافل والتي تستمد منها شركات التكافل صبغتها الإسلامية ومصداقيتها أمام جمهور المتعاملين معها. وقد عالجت الدراسة نظريا" معاملات شركات التكافل من خلال ذكر رأي الرقابة الشرعية في المعاملة ووصف طريقة أداء الشركات للمعاملة نفسها.

فهذا البحث يتناول هذا البحث "دور هيئات الرقابة والتدقيق الشرعي في شركات التكافل " ويبين هذا البحث مفهوم الرقابة الشرعية وأهدافها وأهميتها في المؤسسات الإسلامية، كما بين الفرق بين الرقابة الشرعية وغيرها، كما تكلم عن الهيئات الشرعية ومكوّناتُها، واستقلاليتُها، وإلزاميةُ قراراتِها، كما تحدث عن حوكمةُ الهيئة الشرعية، ودورُ التكنولوجيا المالية في تطوير آلياتِ الرقابةِ الشرعية في شركات التكافل، واعتمد الباحث المنهج الاستقرائي والتحليلي والمقارن. وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: أهم أهداف الرقابة الشرعية: تحقيق التزام الشركة بالأحكام الشرعية، وإيجاد الصيغ والعقود الشرعية، وتدقيق المعاملات، وتتكون هيئة الرقابة الشرعية من هيئة للفتوى، وهيئة التدقيق الشرعي الداخلي، وهيئة رقابة عُليا، وتدقيق خارجي، وتستمد قوة الهيئة من خلال موقعها في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، والجهة التي يتبعها ويأخذ السلطة منها، وتعتبر قرارات الهيئة الشرعية ملزمة، وتكتسب هذه القرارات إلزاميتها من التزام المؤسسة المالية الإسلامية بقرارات الهيئة، في عقدها التأسيسي ونظامها الأساسي، كما يعتبر استقلالية المراقب والمدقق الشرعي هي المبدأ الأساسي لنزاهة التدقيق والمراقبة الشرعية، وبدونها تعتبر عملية المراقبة والتدقيق غير فعالة، وتلعب هيئة الرقابة الشرعية دورًا مهمًّا في حوكمة شركات التكافل، وتلعب التقنية دورًا هامًّا في تعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات التدقيق الشرعي، ممّا يزيد الثقة في المؤسسات المالية، وصحة المعاملات والامتثال لأحكام الشريعة

الكلمات المفتاحية : الهيئات الشرعية- تأمين تكافلي، تكافل، تعاون، حوكمة- التقنية- التدقيق

المقدمة

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أما بعد:

فإنَّ اللهَ أتمّ الشرائعَ، وأكملَها بمَا أنزلهُ على رسولنا ﷺ، فهذه الشريعةُ صالحةٌ لكلّ زمانٍ ومكان، وقابلةٌ لكل ما يستجدُّ من حياة الناس، وقد شهدتِ الصناعةُ الماليةُ الإسلاميةُ تطورًا ملموسًا في الآونةِ الأخيرة، سواء أكانتْ شركاتِ التكافلِ أو شركاتِ الاستثماراتِ الإسلاميةِ أو المصارفِ الإسلامية، ومن المعلومِ أنه يجبُ على كل المؤسساتِ الماليةِ الإسلامية أنْ تتأكدَ من أنّ جميعَ العملياتِ الماليةِ متماشيةٌ مع متطلباتِ ومبادئِ الشرعيةِ الراسخة؛ لأنّ التقصيرَ في هذا الجانب سوف يؤدي إلى تحطمِ المؤسسةِ المالية الإسلامية، التي تقومُ على أساس يقين وثقةِ المتعاملينَ معها. ولأجلِ هذا قامتِ المؤسساتُ الماليةُ الإسلاميةُ على إنشاءِ هيئةِ الرقابةِ الشرعية لها، أو تعيينِ مراقبينَ شرعيينَ للمؤسسة، ويقومُ هؤلاءِ بدورِ الوسيط بينَ المتعاملين أو المساهمينَ أو المودعينَ في المؤسسةِ، ونيابة عن المؤسسة نفسها، في التأكدِ من أنّ كلّ عملياتِها ومكاسبها شرعية. فتقومُ الهيئةُ على توجيهِ وإرشادِ المؤسسة في عملياتِها من الناحية الشرعيةِ، وفحصِ ورقابةِ العملياتِ الجاريةِ، والقيامِ بالتصحيحِ أو التعديلِ أو النصيحةِ فيما يخالفُ الشريعة، والشهادة والبينة على ما وافقَ الشرعَ فيها أمامَ الجمعيةِ العمومية.

وكأيِّ جهازِ رقابةٍ أخرى للمؤسسة، يلزمُ أن تتمتعَ هيئةُ الرقابة الشرعية ببعضِ الامتيازاتِ؛ من بينها الاستقلاليةُ والإلزاميةُ على إدارة المؤسسةِ، لتتمكنَ من القيام بدورٍ فعال. ولذلكَ فإن هيئةَ الرقابة الشرعيةِ تُعتبرُ من الأسسِ المهمةِ لنظامِ المالية الإسلامية، بل هي أحدُ عناصرِ أو عواملِ التمييزِ بين النظامِ الإسلاميّ والنظام التقليدي. فهي تُمثلُ الأداةَ الفعالة والوسيلةَ الأساسيةَ، لضمانِ سيرِ المؤسسات الماليةِ الإسلاميةِ وَفقَ المنهج الشرعيّ، ولإحرازِ ثقةِ وطمأنينةِ والتزامِ الناس بالنظامِ المالي الإسلامي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان دور هيئات الرقابة الشرعية في شركة التأمين التكافلي، وبيان مدى إلزامية قراراتها واستقلاليتها، وحوكمتها، مع توضيح دورُ التكنولوجيا المالية في تطوير آلياتِ الرقابةِ الشرعية في شركات التكافل.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

1ـ الإجابة على كثير من التساؤلات التي يطرحها الناس حول الرقابة الشرعية لشركات التكافل.
2ـ الرقابة الشرعية تعطي لشركات التكافل الصبغة الشرعية، وتوفر ارتياح العاملين في الشركات، وتزيد في العملاء، فلا بد من إزالة الشبهات والتأكد من الاستقلالية والحوكمة والالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع المعاملات
3ـ بيان مدى إسهام استخدام التقنية في تطوير وتحسين فاعلية وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في شركات التكافل.

منهج البحث:

قد اعتمدت في هذا البحث المنهج الاستقرائي في تتبع قرارات الهيئات الشرعية وتقارير التدقيق الشرعي، وكذلك المنهج الوصفي والتحليلي في تحليلها وبيان ما يؤثر على استقلاليتها وحوكمتها
وفي هذه الورقةِ؛ سوفَ أتحدثُ عن دورِ هيئات الرقابة والتدقيقِ الشرعي في شركات التكافل.
وقد قسمتُ الورقة إلى ثلاثةِ مباحث:
المبحثُ الأول: الرقابة الشرعية؛ مفهومُها، وأهميتُها وأهدافُها، والفرقُ بينها وبين غيرها. والمبحث الثاني: الهيئة الشرعية؛ مكوّناتُها، واستقلاليتُها، وإلزاميةُ قراراتِها. والمبحث الثالث: حوكمةُ الهيئة الشرعية، ودورُ التكنولوجيا المالية في تطوير آلياتِ الرقابةِ الشرعية في شركات التكافل.

المبحث الأول ـ الرقابة الشرعية؛ مفهومها، وأهميتها، وأهدافها، والفرق بينها وبين غيرها:

أولا: تعريف الرقابة لغة واصطلاحا:

الرقابة في اللغة: كلمة (رقب) في اللغة لها عدة استعمالات، ومن أبرز هذه المعاني: الانتظار والترصد: قال ابن منظور: "ورَقَبَه يَرْقُبُه رِقْبةً ورِقْباناً بالكسر فيهما ورُقُوباً، وترَقَّبَه وارْتَقَبَه انْتَظَرَه ورَصَدَه، والتَّرَقُّبُ الانتظار وكذلك الارْتِقابُ، وقوله – تعالى- ﴿ **وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾ (1)** معناه: لم تَنتَظِرْ قولي" (2) ، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَارْتَقِبْ إِنَّهُمْ مُرْتَقِبُونَ**﴾ (3)، وقوله جل وعلا: ﴿ **فَارْتَقِبْهُمْ وَاصْطَبِرْ﴾** (4) ، أي : انتظر ما يصنعون، وقوله تعالى: ﴿**فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفاً يَتَرَقَّبُ﴾** (5) أي: يترصد (6)

1- **الحفظ والرعاية:** فرقبه: حفظه، والرقيب من أسماء الله الحسنى، أي: الحفيظ الذي لا يغيب عنه شيء، ومنه قوله تعالى - : ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبا**﴾ ،(7) وقوله تعالى: ﴿**إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيد**﴾ (8) وقوله - تعالى- : ﴿ **لَا يَرْقُبُواْ فِيكُمْ إِلّا وَلَا ذِمَّةً**﴾ (9) ، وقوله: ﴿ **لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلّاً وَلَا ذِمَّةً**﴾ (10) ، وقوله ﷺ: **"ارقبوا محمدًا صلى الله عليه وسلم في أهل بيته"**(11)

2- الحراســـــة والملاحظة: فرَقَبَه وراقبه: حرسه ولاحظه، فمن راقب الله في أمره خافه وخشيه، ويقال: فلان لا يراقب الله، أي: لا ينظر إلى عقابه، فيركب رأسه في المعصية(12) ورقيبُ القوم الذي يقوم بحراستهم، ويشرف على مرقبه ليحرسهم، فالرقيب: الحافظ الحارس(13)

3- الإشــراف والعلو: مِن: ارتقب المكان، أي أشرف عليه وعلا، والمرقب: الموضع المشرف الذي يرتفع عليه الرقيب، والجمع مراقب، وهي ما ارتفع من الأرض.

ومع تعدد المعاني والاستعمالات لكلمة (رقب)، إلا أن مردها إلى أصل واحد، قال ابن فارس: "الراء والقاف والباء أصلٌ واحدٌ مطّرد، يدلّ على انتصابٍ لمراعاةِ شيءٍ"(14)

الرقابة اصطلاحا: عرفت الرقابة عند علماء الإدارة بعدة تعريفات؛ منها:

1ـ هي وسيلة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التأكد من إنجاز الأهداف المهمة، والحاجة إليها قائمةٌ ما دام احتمال الخطأ في التنفيذ قائمًا.

2- هي عملية التحقق من مدى إنجاز الأهداف المبتغاة، والكشف عن معوقات تحقيقها، والعمل على تذليلها في أقصر وقتٍ ممكن(15)

3- هي عملية مستمرة تستهدف التأكد من قانونية شاط الإدارة، ومدى مطابقته للغاية المرسومة، في حدودِ الوقت المعين، والتكاليف المقررة، والنتيجة المرجوة(16)

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

توجد علاقة واضحة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، فالرقابة من معانيها الحفظ، وهي تحرس المؤسسة، وتكشف عن مواضع الخلل، وتحفظها بوضع ما يلزم من إجراءات، تكشف الخطأ وتمنع تكراره، كما أن موقع الرقابة في المراتب المرتفعة، وفيه إشرافٌ على أعمال الدوائر والإدارات، فضلا عن أن الرقيب يكون أمينًا على المنشأة التي يعمل بها.

فالمراقب يكون في مكان عالٍ؛ يترصد ويحفظ ويلاحظ ويحرس، وهذا فيه اشتمال على كل معاني الرقابة اللغوية.

ثانيا ـ مفهوم الرقابة الشـــــرعية:

الرقابة الشرعية مصطلح معاصر، لذلك تعددت الآراء في تعريفه، ومن هذه التعريفات:

1ـ التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية، حسَب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى(17)

2ـ متابعة وتدقيق وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات وغيرها؛ للتأكد من أنها تتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وطبقاً للفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة من مجامع الفقه، وما في حكمها(18)

3ـ هي التحقق من تنفيذ الفتاوى الصادرة عن جهة الاختصاص، وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة لأية أعمال تخالف الأحكام الشرعية(19)

4ـ جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، يجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء، على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية، وله إلمامٌ بفقه المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها؛ للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة(20)

5ـ ومن خلال التعريفات تتضح حقيقة الرقابة الشرعية، فهي صمام الأمان للمؤسسة الإسلامية، وهي التي تضبط أعمال المؤسسات، وتبين مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها المختلفة، فلا يمكن لأي مؤسسة تأمينية أن ترفع راية التكافل، دون أن تكون أعمالها متفقة مع الأحكام الشرعية، ولا يمكن أن يتم تحقيق تلك الدعوى، بدون وجود هيئة رقابة شرعية.

ثالثا ـ أهمية الرقابة الشرعية في شـــــركات التكافل:

تعتبر الرقابة الشرعية في شركات التكافل ذات أهمية بالغة، وذلك لعدة أسباب:

1ـ الأساس الذي قامت عليه شركات التكافل هو تقديم البديل الشرعي للتأمين التجاري غير المشروع، ولا يخفى على أحد أن الرقابة الشرعية ضرورية وحيوية لشركات التكافل، فهي الجهة التي تراقب وترصد سير عمل الشركات، ومدى التزامها وتطبيقها في معاملاتها للأحكام الشرعية.

2ـ كثير ممن يعمل في الشركات ليس لهم دراية بالأحكام الشرعية، ومع تعدد صور التأمين المعاصرة، وتجدد المسائل التي لا يمكن للموظفين القائمين على النشاط

الكشف عنها بأنفسهم، تكون الحاجة ملحة إلى وجود هيئة شرعية، تكون على اتصال بالشركة؛ للإجابة عن النوازل والوقائع التي تواجههم أثناء عملهم.

3- وجود شركات غير جادة، نصت نظمها الأساسية على أنها تعمل وفقا لأحكام الشريعة، دون وجود رقابة تكفل التحقق من ذلك(21) ، فمع وجود مؤسسات مالية تروج لخدماتها بوصفها بأنها إسلامية، وربما لا تكون كذلك، فتغرر العملاء بذلك، ولا سبيل إلى التمييز في هذا المجال إلا بوجود هيئة رقابة شرعية(22)

4- وجود الرقابة الشرعية على شركات التكافل يعطي الشركة الصبغة الشرعية، كما يعطي وجود الرقابة ارتياحًا لدى جمهور الناس، المتعاملين مع الشركة ووثائقها.

فالجمهور العريض من الناس يتوق لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في حياته، لأنه يؤمن إيمانا قاطعًا بأن ذلك هو طريق خلاصه من الظلم والظلمات، التي يعيش فيها، فالإعراض عن الأحكام الشرعية التي جاء بها الإسلام هو سبب شقائه وبلائه.

ومن العجب أن تطبق إجراءات حازمة للتدقيق على الجوانب الفنية، من مراجع قانوني ومراجعة محاسبية داخلية وخارجية، وغيرها من الإجراءات التي يقصد منها ضبط عمل المؤسسة، قانونيا وإداريا وماليا، بينما يوجد إغفال للجانب الشرعي، الذي يتعلق بأهم مقصد من المقاصد التي جاءت بها الشريعة، وهو حفظ الدين، وهو مطلب جوهري لعملاء تلك المؤسسات، وقد صدر قرار من المجمع الفقهي لدعوة الجهات المنظمة في البلدان الإسلامية، باشتراط الرقابة على المؤسسات المالية، ولا سيما شركات التأمين التعاوني؛ لالتباس عملها بعمل شركات التأمين التجاري(23)

5- وجود الهيئة يميز شركات التأمين التكافلي عن التأمين التجاري، وتعد أحد أركانه وصمام أمانه، الذي يحفظه من الانحراف عن أهدافه التي وضعت له.

6- الحكمُ بصحة عقد أو فساده، وبكونه موافقاً للضوابط الشرعية أو مخالفاً لها، يعد فتوى شرعية؛ ومن المتفق عليه أن الفتوى لا تقبل ممن ليس أهلاً لها؛ فإن الله أمر عموم المسلمين بسؤال أهل الذكر، قال تعالى: ﴿**فَسْـَٔلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾، وأهل الذكر هم من تتوافر فيهم الأهلية للفتوى(24)

رابعا ـ أهداف الرقابة الشرعية:

للرقابة الشرعية على شركات التكافل عدة أهداف، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تحقيق التزام الشركة بالأحكام والمبادئ الشرعية في جميع المعاملات.

2- إيجاد الصيغ والعقود والنماذج المعتمدة شرعًا؛ بتطوير الصيغ المتبعة، أو إيجاد بدائل كلما أمكن ذلك.

3- تدقيق المعاملات التي تنفذها المؤسسة المالية، للتأكد من كونها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية(25)

4- إبداء الرأي في الأنظمة والعقود والتطبيقات والاتفاقيات والقوائم المالية وتعليمات العمل، للتأكد من خلوها من أي محظور شرعي.

5- إثراء فقه المعاملات المالية؛ بتطوير الصيغ المعروفة، واستحداث صيغ جديدة، وتطوير البحث في الاقتصاد الإسلامي.

6- التزام العاملين في الشركات بالأحكام الشرعية، الواجب مراعاتها في النشاط التكافلي الإسلامي(26)

7- طمأنة جمهور المتعاملين مع شركات التكافل، بالأحكام الشرعية الواجب مراعاتها في النشاط التكافلي.

8- المساعدة في تأهيل العاملين وتدريبهم، وتقديم التوجيه والإرشاد لكافة موظفي المؤسسة، فيما يتعلق بالأحكام الشرعية والفتاوى ذات العلاقة.

9- التأكد من تصميم النماذج والنظم والسجلات طبقًا للشريعة الإسلامية.

خامسا ـ الفرق بين الرقابة الشرعية وأجهزة الرقابة الأخـــــرى:

توجد عدة جهات رقابية في شركات التكافل، وقد تلتبس الأدوار عند البعض، فالرقابة الشرعية تعني وضع الضوابط الشرعية ومتابعة تنفيذها، والمراجعة الشرعية (التدقيق الشرعي) تعني فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها.

وأما المراجعة الداخلية فهي نوع من الرقابة التنظيمية، يتم منحها لإدارة خاصة في المؤسسة المالية، يطلق عليها: "إدارة المراجعة"، وتعنَى بالتأكد من التزام المؤسسة بالسياسات الإدارية والمالية المعتمدة(27)

وبهذا يتضح الفرق بينها وبين الرقابة الشرعية، فالمراقبة الشرعية تعنى بالجوانب الشرعية، والمراجعة الداخلية تعنى بالجوانب الفنية والإدارية والمالية، ولذلك تسند إلى متخصصين في المحاسبة المالية.

ويمكن إيجاز الفرق بين جهاز الرقابة والأجهزة الأخرى فيما يلي:

1- التخصص: فالمطلوب من المراقب الشرعي اكتشاف المخالفات الشرعية، سواء نصت قرارات الهيئة عليها أم لا، أما المراقب المالي والقانوني فيقتصر دورهم على المخالفات القانونية والمحاسبية، وَفق نظام المؤسسة.

2- الهدف: الهدف من الرقابة الشرعية التأكد من مطابقة عمل الشركة لأحكام الشريعة بقصد حفظ الدين، أما المراقبة المحاسبة والقانونية فهي بقصد حفظ المال، وحفظ الدين مقدم على حفظ المال.

3ـ المرجعية: الرقابة الشرعية مستمدة من الأحكام الشرعية، وأما القانونية والمحاسبية فمستمدة من الأنظمة والقوانين.

4- التوقيت: الرقابة الشرعية تكون قبل وأثناء وبعد التنفيذ، بينما تقتصر المراقبات الأخرى على المراقبة بعد التنفيذ.

المبحث الثاني ــ الهيئة الشرعية، مكوناتها، واستقلاليتها، وإلزامية قراراتها:

أولا ـ مكونات هيئة الرقابة الشرعية:

لابدَّ للرقابة الشرعية - حتى تحقق المقصود - من توافر مؤسسات تكمل كل منها الأخـــرى:

1- **هيئة الفتوى والرقابة الشرعية:** والتي تناط بها مهمة الفتوى والتأصيل الشرعي لآليات العمل التكافلي، كما تعنى بالنظر في أعمال المؤسسة وأنشطتها المختلفة، وإصدار الرأي الشرعي حيالها(28)

2- هيئة التدقيق الشـــرعي الداخلي: والتي يناط بها الجانب العملي، من خلال متابعتها لتنفيذ وتوصيات هيئة الفتوى، وفحص العقود والاتفاقيات، من خلال دليل إجراءات، يتم إعداده بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الشركة، وتصادق على الهيئة الشرعية.

3- هيئة رقابة شـــرعية عُليا: ومن أهم مهامها إصدار معايير ضابطة للفتوى؛ كي تقطع الطريق أمام جميع الاجتهادات الفردية والرؤى الشخصية لمسؤولي الهيئات الشرعية في شركات التكافل، وهي بمنزلة المحكمة العليا لجميع هيئات الفتوى في شركات التكافل.

4- التدقيق الشرعي الخارجي: ويتم ذلك من خلال قيام مراجعين خارجيين، لا يتبعون لإدارة المؤسسة، بعملية سنوية، تتمثل في فحص وتقييم مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية، ومدى كفاية وفعالية نظم الحوكمة الشرعية للشركة. والسبب هو ضمان عدم وجود تأثير غير مسوغ على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، في إصدار القرارات والفتاوى وَفق ما تقتضيه الضوابط الشرعية، وضمان حرية عمل إدارة

الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، بما يكفل تعزيز ثقة المشتركين والمساهمين وأصحاب المصالح، بسلامة التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية(29)

ثانيا ـ استقلالية الرقابة الشرعية والعوامل المؤثرة عليها:

يقصد باستقلالية هيئة الرقابة الشرعية: "مدى قدرة الهيئات الشرعية على إصدار أحكامها وفتاواها الشرعية، وفق ما تقتضيه ضوابط الاجتهاد، وما تتطلبه شروط الإفتاء، دون أن تكون هناك مؤثرات على أعضائها، تولد تهمة التبعية أو المحاباة"(30)

ومما لا شك فيه أن استقلالية الرقابة الشرعية تعزز ثقة العملاء بشركات التأمين التكافلي، باعتبارها هي الجهة التي تضفي الشرعية إلى أنشطة تلك الشركات، وتعتبر استقلالية المراقب والمدقق الشرعي هي المبدأ الأساسي لنزاهة التدقيق والمراقبة الشرعية، وبدونها تعتبر عملية المراقبة والتدقيق غير فعالة، أو بعيدة عن النزاهة والموضوعية(31) ، فيجب أن يكون رأيه مستقلا، وهذا يساعده على إنجاز عمله بحرية وموضوعية، والتي بدونها تكون النتائج المتوقعة من التدقيق غير متحققة، أو أنها لا تعطي نتائجها بشكل صحيح.

ويمكن تلخيص أهم عنصر الاستقلالية فيما يلي:

1ـ استقلالية الرؤية: فمجال عمل المدقق غير قابل للتحديد، فيجب أن يكون حرًّا في فحص وكتابة التقارير عن عمليات أي قسم أو وحدة في المؤسسة.

2ـ استقلالية الحصول على المعلومات: حتى يستطيع المدقق تنفيذ عمله، يجب أن يكون له الحق في فحص جميع الأصول الثابتة والمتغيرة، والحسابات وغيرها.

3ـ استقلالية التقرير: يجب أن يكون للمدقق القدرة على الإبلاغ شفهيا أو كتابة لجميع مستويات المؤسسة.

4ـ **استقلالية النشاط:** يجب ألَّا يباشر المدقق أي عمل في النظام المطلوب منه تدقيقه، وكتابة تقرير فيه.

5ـ استقلالية الشخصية: وذلك بالسعي لتحقيق الاستقلالية عن الموظفين في النظام الذي يعمل فيه.

وهناك عدة عوامل يمكنها أن تؤثر في استقلالية عمل المدقق؛ مثل تعيين الهيئة وتحديد مكافآتها من قبل مجلس الإدارة، فقد يتهاون بعض أعضاء الرقابة ويتساهل في إباحة بعض المعاملات، محاباة لمن قام بتعيينهم، ورغبة في البقاء.

ومن المعلوم أنه كلما تمتعت الرقابة الشرعية باستقلالية أكثر، كلما ارتفعت نسبة المعاملات المشروعة، في حين أنه قد تكون هذه العلاقة سلبية فيما لو كانت الهيئة تحت سلطة إدارة الشركة، ومن هنا تبرز أهمية المراجع الخارجي، فهو له استقلالية أكثر، سيما إن كان تعيينه من لجان الرقابة العليا، فله الحق التام في الإشراف على مندوبيه وتوجيه أعمالهم، دون تدخل الشركة، كما له الحرية التامة في اختيار إجراءات وطرق الفحص التي يقوم بها، ويستطيع أن يعبر عما يشاء في التقرير، دون خوف، بينما المدقق الداخلي ليس لديه استقلال كبير؛ لأنه يخضع في تعيينه وعزله لإدارة المؤسسة(32)

ولكي يحصل الاستقلال التام، يجب أن يكون تعيين الهيئة من قبل لجنة الرقابة العليا، دون تدخل من قبل الشركة، فيحصل بذلك الاستقلال المالي والإداري لهيئة الرقابة الشرعية، وبهذا تنال الشركات ثقة الجمهور بشرعية معاملاتها وأنشطتها، مما يؤدي إلى نجاحها في مهمتها وهدفها الذي أنشئت من أجل تحقيقه، وهو البعد عن صور التأمين التجاري المحرم(33)

ثالثا ـ إلزامية فتاوى هيئة الرقابة الشرعية وقراراتها:

المقصود بالإلزام هو إكساب هيئة الرقابة الشرعية سلطة حمل المؤسسة المالية على تنفيذ ما يصدر عنها من فتاوى وقرارات

ومبدأ الإلزامية في الرقابة الشرعية من أهم العوامل في تحقيق الهدف الرئيس من وجود الرقابة الشرعية، وهو التزام الأحكام الشرعية، فلا توجد أي قيمة للرقابة الشرعية إذا لم تكن قراراتها ملزمة للشركة(34)

فالمؤسسة المالية قائمة على أساس تحقيق الربح، لذلك قد تنفلت بعض الشركات من الرقابة الشرعية، في سبيل الحصول على كم أكبر من الأرباح، ومن هنا تظهر أهمية إلزامية قرارات هيئة الرقابة الشرعية في حفظ المؤسسات من المخالفات الشرعية.

ولا يوجد خلاف على تقرير مبدأ الإلزامية في عمل هيئات الرقابة الشرعية، يقول عبدالحق حميش: "هناك إجماع على أن هيئة الرقابة الشرعية ليست هيئة استشارية، ولكن لرأيها قوة الإلزام"(35)

وقد نص على إلزامية قرارات هيئة الرقبة الشرعية المجمع الفقهي، في قراره رقم: 177 (19/3)، بشأن دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المؤسسات الإسلامية، فقد جاء في البند (1) ما نصه: "وهي مجموعة من العلماء المتخصصين في الفقه الإسلامي وبخاصة فقه المعاملات لا يقل عددهم عن ثلاثة، ممن تتحقق فيه الأهلية

العلمية والدراية بالواقع العملي، تقوم بإصدار الفتاوى والمراجعة للتأكد من أن جميع معاملات المؤسسة متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم تقرير بذلك للجمعية العامة، وتكون قراراتها ملزمـــة"(36)

وكذلك معيار الضبط للمؤسسات المالية رقم (1)، حيث جاء فيه: "ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة"(37)

ومع أن الأصل في الفتوى عدم الإلزام بخلاف حكم القاضي فهو ملزم(38، إلا أنّ فتوى المفتي قد تكون ملزمة في حالات معينة، وتكتسب قرارات الهيئة الشرعية إلزاميتها مستندة إلى ما يلي:

أولًا: إلزامية أحكام الشريعة التي لا خلاف فيها لكل المسلمين، حيث يجب على كل مسلم أن يلتزم وينفذ ما فرضه الله تعالى وأوجبه عليه، وينتهي إلزاميًّا بما نهى الله عنه، وهذا مما عُلم مِن الدين بالضرورة، وما يصدر عن هيئة الرقابة الشرعية من فتاوى وقرارات، ما هو إلا بيان لأحكام الشريعة الإسلامية، وأحكامها ملزمة للأفراد والمؤسسات بشكل عام(39)

ثانيًا: تكتسب هذه القرارات إلزاميتها من التزام المؤسسة المالية الإسلامية بقرارات الهيئة، في عقدها التأسيسي ونظامها الأساسي، فشركات التكافل تنص في نظامها الأساسي على التزام أحكام الشريعة الإسلامية، وما ينص عليه النظام الأساسي للشركة ملزم لها، وقد أمر الله تعالى بالوفاء بالعقود في أكثر من آية، حيث قال الله تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ**﴾ (40)

ثالثًا- يأتي الالتزام والإلزام من خلال الأنظمة الرقابية في الدولة، التي تفرض على المؤسسة المالية الإسلامية الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية، للتحقق من مصداقيتها أمام الجمهور والقانون. بل إن بعض المشروعات القانونية فرضت جزاءات وعقوبات، في حالة الإخلال بالالتزام بأحكام الشريعة الغراء(41)

رابعًا - إلزام الشركة نفسها بأحكام الشريعة الإسلامية:

فتنص كثير من شركات التكافل في نظامها الأساسي، على التزام ما يصدر عن هيئة الرقابة الشرعية.

خامسًا: لزومُ الفتوى في بعض الأحوال، ومن ذلكَ إذا اختار المفتي والتزم فتواه، وشركات التكافل اختارت هيئة الرقابة الشرعية؛ لتقدم الفتوى لها فيما تحتاجه، وهذا يدخل في اختيار المستفتي للمفتي والتزام فتواه(42)

سادسًا: لزوم الوفاء بالشرط، فالشرط الذي بين المشتركين وإدارة الصندوق، تضمّن الالتزام التام بأحكام الشريعة بوجود هيئة رقابة شرعية، كما أن العقد بين الشركة وعملائها عندما تسوق لهم المنتج على أنه متوافق مع الشريعة، يستلزم منها بذلَ القدر الكافي من التدقيق الشرعي والالتزامَ بنتائجه(43)

المبحث الثالث ـ حوكمة الهيئة الشرعية، ودور التكنولوجيا المالية في تطوير آليات الرقابة الشرعية في شركات التكافل.

أولا ـ الحوكمة في هيئات الرقابة الشرعية ودورها:

تعرف الحوكمة بأنها: "وضع ضوابط ومعايير تحكم تصرفات المسؤولين في الشركات والمؤسسات"(44) ، ويقصد بالحوكمة في المعنى العام: قواعد لقيادة الشركة وتوجيهها، تشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة، بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات، وإضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها، بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال(45)

بينما يقصد بالحوكمة الشرعية، حسَب تعريف مجلس الخدمات الإسلامية: "مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها المؤسسات المالية الإسلامية ومن يتعامل معها - بأن هناك إشرافا شرعيا فاعلا مستقلا على أعمالها"(46) ومن أهم أهداف الحوكمة الشرعية ما يلي:

1- تكوين بيئة رقابية شرعية رصينة، تملك القدرة على ضبط تعاملات المؤسسة، وتصويبها، والعمل على تطويعها؛ لتنسجم مع ما تم وضعه من خطط، ومساءلة إدارة المؤسسة عن المخالفات والأخطاء، والإفصاح عن التجاوزات الشرعية لتحقيق الموضوعية والعدالة.

2ـ بناء الاستراتيجيات وتحسينها وتطويرها باستمرار، ورفع كفاءة الأداء لمساندة إدارة المؤسسة ومساعدتها في تحقيق أهدافها.

3ـ ضبط آليةِ عملِ هيئة الرقابة الشرعية من خلال ممارستها لمهامها، وَفقًا للمعايير المعتمدة لدى المؤسسة.

4ـ بناء علاقة جيدة بين المؤسسة وزبائنها، من خلال تأمين بيئة متوازنة بينهم.

فحاكمية هيئة الرقابة الشرعية هي عبارة عن نظام يوضح العلاقة بين هيئة الرقابة الشرعية وبين شركة التكافل، والتي تتضمن معايير الاختيار ومعايير الفتوى، وماهية الامتثال للفتاوى الصادرة عن الهيئة من قبل المؤسسة، لذا يتم تكوين وتشكيل إطار عمل لحاكمية الرقابة الشرعية، من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة، والتي تتمثل في التحقق من جميع السياسات والإجراءات للتعاملات التي تقوم بها المؤسسة، للتأكد من أن جميع تعاملاتها منسجمة ومتوافقة مع أحكام ومعايير الشريعة الإسلامية، كما تتمثل في إعداد أدلة توضح طرق القيام بالمهام والمسؤوليات الخاصة بالمسائل الشرعية، مع إعداد تبويب لهيكل المهام والوظائف الخاصة بعمليات الرقابة الشرعية(47).

ومن أهم معايير حوكمة هيئة الرقابة الشرعية ما يلي:

أوّلًا ـ الاستقلالية: فمبدأ الاستقلالية هي الضمانة القانونية والأدبية، التي توفر حرية اتخاذ الفتوى والقرار الشرعي من الهيئة الشرعية بموضوعية وتجرد، بعيدًا عن أية ضغوط خارجية، وتتمثل الاستقلالية في التحقق من قوة ودقة التدقيق الشرعي الداخلي، وتحسين أدائه بشكل دوري ومستمر، وكذلك القيام بأعمال المراجعة والتدقيق على إنشاء التقارير المالية، والتأكد من اتباع الأسس والمعايير المهنية(48)

ثانيا ـ المركزية: وذلك بوضع لجنة عليا ومعايير شرعية أساسية، ملزمة للشركات التكافلية؛ سعيًا لتوحيد الفتاوى وتجنب تعددها وتضاربها(49)

ثالثا ـ الأهلية: فيجب أن يكون عضو الهيئة عالمًا من علماء الشريعة، متخصصًا في فقه المعاملات؛ لأن هيئة الفتوى هي القائمة والمتصدرة لدراسة الوقائع المستجدة في معاملات المؤسسة(50)

رابعًا ـ الجماعيـــــة: فالفتوى الجماعية لها مكانتها ومنزلتها، ويتوافر فيها ما لا يتوافر في الفتوى الفردية، فالمسائل بحاجة إلى مشورة وأخذ وردّ؛ للوصول إلى رأي أغلبي، وقد جرت العادة في المؤسسات المالية الإسلامية، أنْ لَا يقل عدد الهيئة عن ثلاثة، واشترطت بعض الهيئات خمسة، وبعضها سبعة أو تسعة.

خامسا ـ التناســق: التناسق من أهم معايير الحوكمة، وهو مرتبط مع معيار الكفاءة والجماعية والاستقلالية، ومن أهم الممارسات فهم الإطار القانوني والتنظيمي لإصدار

الفتوى، والالتزام بمنهجية اجتهادية ملائمة، مع ذكر الأدلة، مع الالتزام بالفتاوى الصادرة عن الهيئة المركزية، والمشاركة في الحوارات الشرعية الدولية، من أجل غرس روح الاحترام المتبادل، وإحداث نوع من التناسق(51)

سادسًا ــ العدالة: وتعني احترامَ جميع حقوق مختلفِ الأطراف، من مساهمين ومشتركين ومستأمنين والإدارات المختلفة.

سابعًا: الإفصاح والشفافية: وذلك بوضع نظم للإفصاح بشفافية عن كيفية الأداء، وعرض النتائج الختامية لأعمال التأمين التكافلي في إطار القواعد الشرعية، ومن ذلك الإقرارُ بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم، والمخاطر ذات العلاقة، وتوفير المعلومات الأساسية حول حسابات الاستثمار، التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار والجمهور، بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب(52)

وتلعب هيئة الرقابة الشرعية دورًا مهمًّا في حوكمة شركات التكافل، وذلك لأن مركز هيكل الحاكمية المؤسسية الموجود في الشركات هو هيئة الرقابة الشرعية، والذي يتطلب تدخل الأنظمة الرقابية، التي تعمل على تقويتها وتمكينها.

ويتكون الهيكل الخاص بالحوكمة التكافلية من عدة أطراف:

الطرف الأول: ويمثل هيئة المساهمين وهيئة المشتركين، والمعايير الصادرة عن المجالس الدولية المعتبرة، والمراجع الخارجي، وقانون التأمين، وهذا ما يطلق عليه: المنظم الخارجي.

الطرف الثاني: ويتكون من دوائر التدقيق والمراجعة، ومجلس الإدارة، وهيئة الرقابة الشرعية في الشركة، وهو ما يطلق عليه: المنظم الداخلي.

الطرف الثالث: ويتمثل في الدوائر الرقابية المالية، والانسجام ما بين المعايير وطريقة بناء التقارير، بالإضافة إلى التوافق مع المعايير الشرعية، وهذا ما يطلق عليه: النظم الرقابية الداخلية(53)

وهنا لا يمكن تجاهل دور هيئات الإشراف على التأمين والهيئة الشرعية العليا، في دعم وتفعيل مهام هيئات الرقابة الشرعية، ودعمها لفرقِ التدقيق والمراجعة، من خلال إصدار التعليمات ذاتِ الصلة، لما لهيئات الرقابة الشرعية من أهمية كبرى لدى المؤسسات المالية الإسلامية.

وتطبيق حوكمة الشركات كنظام رقابة على شركة التأمين التكافلي، يمكن أن يحقق عدة أمور منها:

1ـ تحقيـــق الامتثال الشرعي: فمن خلال تطبيق معايير الحوكمة يتم التأكد من التطبيق الصحيح للتأمين التكافلي، وفق قرارات الهيئة الشرعية، ومتابعتها من قبل التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي.

2ـ تحقيق مبادئ التأمين التكافلي: والمتمثلة في تحقيق مبدأ التعاون بين المشتركين وبين المشتركين والمساهمين، وبين المستأمنين والمساهمين، وذلك مبدأ التضامن بين شركات التأمين التكافلي داخليًّا وخارجيًّا.

3ـ حل مشكلة الوكالة: فمن خلال مبادئها وآلياتها الداخلية والخارجية، تضمن حوكمة الشركات الرقابة على أداء مجلس شركة التأمين التكافلي، حماية مصلحة حملة الوثائق، وتحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عن شركات التأمين التكافلي، وتحقيق المعاملة المتساوية لحملة الوثائق، وإقامة نظام مالي سليم، وما يستوجبه ذلك من قيام الدولة بواجباتها في ضمان استقرار النظام في الأجل الطويل، والاعتماد على مكوناته، والذي يعتبر التأمين من أهمها.

4ـ تحقيق وظيفة التأمين: فالتأمين التكافلي هو تعاون مجموعة من الأشخاص، بالاشتراك في نظام يتيح لهم التعاون في تحمل الضرر الواقع على أحدهم، بدفع تعويض مناسب للمتضرر، من خلال ما يتبرعون به من أقساط. فتتم حماية المستهلك عن طريق إصدار القواعد التنظيمية في إطار الحوكمة، التي تكفل سلامة شركات التأمين التكافلي في الأجل الطويل، بما يضمن عدم حدوث خلل في العلاقة التعاقدية بينها وبين المؤمن لهم. ولهذه الأداة أهمية كبرى في الاقتصاديات المعاصرة، فهي تمكن القطاعات التجارية والأفراد من تقليص محاذير المستقبل، وحسن التصرف حيالها، مما يتطلب ضرورة ألا يتطرق أي شك في شركة التأمين في الأجل الطويل، وأن يتوفر لدى شركات التأمين الاحتياطات الكافية لتغطية الالتزامات في المستقبل.

5- استخدام أموال التأمين التكافلي في التنمية: وما يقتضيه ذلك من وضع القواعد التنظيمية المناسبة، لتوجيه الأموال المتجمعة لدى شركات التأمين التعاوني، نحو المجالات الإنمائية المستهدفة في الاقتصاد للمساهمة في التنمية الاقتصادية(54)

ثانيًا ـ دور التكنولوجيا المالية في تطوير آليات الرقابة والتدقيق الشرعي.

التكنولوجيا المالية: "ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل، أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية"(55)

واستخدام التكنولوجيا ضروري لابتكار وتسويق المنتجات، التي تزيد من النشاط المالي للمؤسسة المالية، فانتشار المنتجات المالية التي تعتمد على التكنولوجيا من شأنه ترك الأثر الحقيقي على النشاط الاقتصادي والمالي، من حيث زيادةُ عدد التوظيف المالي، بما يترك أثرًا ملموسًا على اقتصاديات الدول المعتمدة للتكنولوجيا المالية، من خلال زيادة مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي، ولا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على أداء الخدمة المالية، بل يمتد إلى الأساليب الإدارية.

وتعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في مجال المالية الإسلامية، وقد عملت لجنة الأوراق في ماليزيا في إطار مبادرة تعرف باسم: "تحالف مجتمع الفانتيك"، في إعداد اللوائح التي ستسمح للحلول التكنولوجية بالعمل بكل سلاسة في البلاد، وتشمل خلق الوعي والتحفيز للحلول التكنولوجية المبتكرة، كما أن لقطر والبحرين والإمارات تجاربُ أيضًا.

وبسبب تزايد استخدام الانترنت في جميع جوانب الحياة، وازدياد نسب انتشار الهواتف الذكية، زادت الحاجة إلى حلول رقمية، وتتمثل خدمات التكنولوجيا فما يلي:

1ـ التحول الرقمي: فقد تبنت شركات التأمين بوابات الإنترنت، وتطبيقات الهاتف المحمول، والمنصات الرقمية، وروبوتات الدردشة؛ لإشراك العملاء، وتقديم سياسات مخصصة، وتقديم المساعدة في الوقت الفعلي. فالتحول من المستند إلى السحابة سمح لشركات التأمين بالتوسع بكفاءة، فالحوسبة السحابية تقلل تكلفة تدريب البشر، وكذلك تقلل تكلفة الأخطاء، وتكلفة ترخيص البرمجيات بالتعاقد مع مزود الخدمة مباشرة، كما أنها تسهم في زيادة المخرجات ومضاعفة الإنتاجية، مع طاقة تخزينية غير محدودة.

2ـ البيانات التنبؤية: فعن طريقها يتم التنبؤ بالأسعار، وتقييم المخاطر، وتشخيص توجهات العملاء والأسواق.

3ـ نظام المدفوعات: تسهيل خدمات الدفع عن طريق الدفع عبر الهاتف، وكذلك التحويلات المالية.

4ـ طرق الاشتراك: وذلك بالاشتراك عن طريق التطبيق، وإصدار الوثائق عن طريق التطبيقات، فقد قامت بعض الشركات بتطوير منصة تأمين لامركزية، باستخدام: blockchain، فهو يسمح للمستخدمين بإنشاء السياسات وإدارتها دونَ وسطاء، مع تحقيق لدرجة عالية من الحماية والأمان، في مواجهة عمليات الغش أو التلاعب.

5ـ تسخير المخاطر بشكل أكثر دقة. عن تقنية المعلومات عن بعد، والتي تتضمن تقنيات (مثل أجهزة استشعار إنترنت الأشياء في السيارات)، حيث يكافئ النظام سلوك القيادة الآمنة، من خلال تعديل الأقساط بناءً على أنماط القيادة الفعلية(56)

6ـ استخدام الذكاء الاصطناعي: غيّر الذكاء الاصطناعي تفاعلات العملاء، وذلك عن طريق إطلاق واجهات محادثة، يمكن أن تساعد العملاء على الإجابة عن الأسئلة التي لديهم حول التأمين، وخدمة حساباتهم عن طريق طرح أسئلة بسيطة باللغة الطبيعية، كما تساعد في تحسين تقييم المخاطر، واكتشاف الاحتيال، والتنبؤ بالمطالبات.

7ـ العقود الذكيـــــة: وهو مصطلح يستخدم لوصف عقد يتم شروطه بلغة كمبيوتر بدلا من لغة قانونية، ويمكن تنفيذ العقود الذكية تلقائيا بواسطة نظام الحوسبة. وفي ذلك انخفاض تكلفة التعاقد والتنفيذ والتوافق، فمع الهواتف الذكية والسيارات المستقلة والنظارات الذكية يمكن لشركات التأمين أن تفرض أسعارا مختلفة؛ بناء على المكان والظروف التي يعمل بموجبها المشتركين(57)

وأهداف التدقيق الشرعي لا تتغير، سواء عن طريق التدقيق الورقي واليدوي، أم عن طريق استخدام البرامج وتكنولوجيا المعلومات، وعملية التدقيق باستخدام التكنولوجيا يحصل بها كفاءة عالية، وجودة في أداء الأعمال، وسرعة في الإنجاز، وخفض التكاليف، كما أن فيها سهولة البحث والرجوع إلى البيانات والمعلومات، ويمكن المراجعة لكل الفروع من مكان واحد، ويمكن معرفة جوانب القصور في عمل التدقيق، والسرعة في اكتشاف الخطأ ومعالجته، والسرعة في إرسال التقارير(58)

ومن طرق التدقيق الشرعي وفق تكنولوجيا المعلومات، قيام المدقق بالتنسيق بين الأطراف المختلفة، وتحديد الوقت اللازم من الحاسوب لفحص وتدقيق البرامج والملفات، وغير ذلك، كما يمكن التدقيق الفجائي من غير تخطيط مسبق، وكذلك التدقيق باستعمال برامج التدقيق الإلكترونية، وهي برامج مصممة لتنفيذ عملية التدقيق، وتتميز بسرعة إنجاز التدقيق والدقة في ذلك.

وفي ظل هذا التغير السريع والتطور التكنولوجي، يُطلبُ من المدقق الشرعي الإلمامُ بأساسيات التشغيل الإلكتروني للبيانات، ودراسة البرامج التي تساعده في عملية التدقيق(59).

وعلى المدقق الشرعي أن يعتمد أنظمة رقابة شرعية، تحقق الامتثال الشرعي، ومن أهم هذه الإجراءات هو التأكد من كون كل الاتفاقيات والاتفاقية المدرجة في النظام مجازة من الهيئة الشرعية، وكذلك التأكد من وجود الفصل التام في الحسابات

بين المشتركين وبين حسابات الشركة، والنظر في الفائض التأميني، واتفاقيات إعادة التأمين كما أن من الإجراءات منع التأمين لأغراض محرمة

الخاتمة:

ـ هناك علاقة وثيقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للرقابة، فكلاهما يدل على الحفظ والحراسة والإشراف، والهدف من الرقابة الشرعية التأكد من مطابقة أعمال المؤسسة لأحكام الشريعة.

ـ من أهم أهداف الرقابة الشرعية: تحقيق التزام الشركة بالأحكام الشرعية، وإيجاد الصيغ والعقود الشرعية، وتدقيق المعاملات.

ـ تتكون هيئة الرقابة الشرعية من هيئة للفتوى، وهيئة التدقيق الشرعي الداخلي، وهيئة رقابة عُليا، وتدقيق خارجي.

ـ تستمد قوة الهيئة من خلال موقعها في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، والجهة التي يتبعها ويأخذ السلطة منها.

ـ تعتبر قرارات الهيئة الشرعية ملزمة، وتكتسب هذه القرارات إلزاميتها من التزام المؤسسة المالية الإسلامية بقرارات الهيئة، في عقدها التأسيسي ونظامها الأساسي.

ـ تعتبر استقلالية المراقب والمدقق الشرعي هي المبدأ الأساسي لنزاهة التدقيق والمراقبة الشرعية، وبدونها تعتبر عملية المراقبة والتدقيق غير فعالة.

ـ تلعب هيئة الرقابة الشرعية دورًا مهمًّا في حوكمة شركات التكافل، وذلك لأن مركز هيكل الحاكمية المؤسسية الموجود في الشركات، هو هيئة الرقابة الشرعية، والذي يتطلب توفير دليل إرشادي، ورفع كفاءات الهيئة الشرعية والأجهزة الإشرافية والرقابية.

ـ استخدام التكنولوجيا المالية ضروري لابتكار وتسويق المنتجات، التي تزيد من النشاط المالي لشركات التكافل، وتحدُّ من المخاطر، وتقيِّمها، سيما التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.

ـ تلعب التقنية دورًا هامًّا في تعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات التدقيق الشرعي، ممّا يزيد الثقة في المؤسسات المالية، وصحة المعاملات والامتثال لأحكام الشريعة.

والله أسأل التوفيق والسداد.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــــش:

[1]-سورة طه من الآية 94.
[2]- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى. مادة رقب 424/1.
[3]-سورة الدخان الآية 95.
[4]-سورة القمر من الآية 27.
[5]-سورة القصص من الآية 18.
[6]-ينظر الجامع لأحكام القرآن 140/17.
[7]-سورة النساء من الآية 1.
[8]-سورة ق الآية 18.
[9]- سورة التوبة من الآية 8.
[10] - سورة التوبة من الآية 10.
[11]- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 - 1987م. رواه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ ومنقبة فاطمة عليها السلام بنت النبي ﷺ، حديث رقم 3509.
[12]-ينظر المعجم الوسيط ص363.
[13]-ينظر لسان العرب 424/1
[14]- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الناشر: دار الفكر: بيروت، الطبعة: 1399هـ - 1979م. مادة رقب، 427/2.
[15]- الإدارة العامة العملية الإدارية ص525.
[16]- مبادئ الإدارة العامة ص69.
[17]- الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. حمزة عبدالكريم. دار النفائس للنشر والتوزيع. الأردن. الطبعة الأولى. 1426هـ. 2006م. ص32
[18]- دليل إرشادات الرقابة الشرعية والمالية في المصارف الإسلامية، حسين شحاتة. مجلة الاقتصاد الإسلامية ص42.
[19]- العلاقة بين الرقابة الشرعية والرقابة المالية. عبدالحكيم زعير مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد 128. ص43.
[20] - هيئة المحاسبة والمراجعة.
[21]- الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ص37.
[22]- الرقابة الشرعية على التأمين التعاوني، يوسف الشبيلي، ص6. الخليفي، هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق ص309.
[23]- الرقابة الشرعية على التأمين التعاوني، يوسف الشبيلي، ص7.
[24]- الرقابة الشرعية على المصارف، يوسف الشبيلي ص6.
[25]- ادور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال ضبط أعمال المصارف الإسلامية ص11-12. والرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية ص10.
[26]- ينظر الرقابة الشرعية: الواقع والمثال 12/1.
[27]- المراجعة بين النظرية والتطبيق ص365.
[28]- ينظر أثر الرقابة الشرعية على التزام المصارف الإسلامية. ص10-11.

[29] - معيار الحوكمة الشرعية لشركات التأمين التكافلي. الصادر عن مصرف الإمارات المركزي 19/5.
[30] - عيسى، تعارض المصالح في أعمال هيئات الرقابة الشرعية ص16.
[31]- ينظر أثر الرقابة الشرعية على التزام المصارف الإسلامية ص27.
[32]- ينظر التدقيق الشرعي الخارجي وعلاقته بعناصر الحوكمة الشرعية: دراسة تحليلية مقارنة. محمد عبدالرحمن الشرفا ص58-59.
[33]- ينظر الرقابة الشرعية حالة أم أهمية ص5، وأثر الرقابة الشرعية على التزام المصارف الإسلامية ص35.
[34]- عماد الزيادات. استقلالية هيئات الرقابة الشرعية وإلزامية فتاواها وقراراتها في المؤسسات المالية الإسلامية
ص1881.
[35]- هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، دراسة وتقويم ص340.
[36]- مجلة المجمع (19/3.
[37]- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، 2004، البند 2 من معيار الضبط رقم 1.
[38]- أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح.
[39] - ينظر مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. حسام الدين عفانة ص 10.
[40]- سورة المائدة الآية 1.
[41]- نص مشروع القانون المقدم من البنك المركزي الكويتي على ذلك في مادته 92ج، وكذلك المشروع المقدم من اللجنة الاستشارية العليا بشأن المصارف والشركات الاستثمارية والمالية الخاضعة لأحكام الشريعة. الهيئات الشرعية بين بيان الأخطاء والمخالفات الشرعية في المصارف الإسلامية، الدكتور علي القره داغي، ص 17-18.
[42]- ينظر استقلالية هيئات الرقابة الشرعية وإلزامية فتاواها وقراراتها في المؤسسات المالية الإسلامية. عماد الزيادات ص1882.
[43]- المصدر السابق ص1883.
[44]- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ـ أحمد الزيات ـ حامد عبد القادر ـ محمد النجار، دار النشر: دار الدعوة، تحقيق / مجمع اللغة العربية 299/1.
[45]- ينظر لائحة حوكمة الشركات ص8.
[46]- معيار مجلس الخدمات الإسلامية العاشر المتعلق بالحوكمة الشرعية ص3.
[47]- حاكمية هيئات الرقابة الشرعية ص74.
[48]- حاكمية هيئات الرقابة الشرعية ص71.
[49]- ينظر معايير حوكمة هيئة الرقابة الشرعية. هشام بلقاضي. مجلة البلاغ الحضاري، العدد الرابع. 2018م. ص183.
[50]- المصدر السابق ص184.
[51]- ينظر معايير حوكمة هيئة الرقابة الشرعية 184.
[52]- ينظر التطبيق الفعال للحوكمة في شركات التأمين التكافلي وأثرها على الأداء. وليد قرونقة. سميرة جوادي. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد السابع العدد الأول. ص77.

[53]- حاكمية هيئات الرقابة الشرعية. جودت هاني جودت. رسالة ماجستير. جامعة العلوم الإسلامية العالمية. الأردن. . 269.
[54]- أهمية الحوكمة في تفعيل الرقابة على شركات التأمين التعاوني ص394.
[55]- دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية. فاطنة حنان أسينات بوخاري. مجلة البشائر الاقتصادية. جامعة طاهري محمد. المجلد الثامن، العدد الثاني. ص109.
[56]- دور تكنولوجيا التأمين في دعم الابتكار المعلوماتي في شركات التأمين. قرواني مريم. هباش فارس. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات. المجلد 8. العدد 1. 2019. ص60-61.
[57]- المصدر السابق ص62.
[58]- أثر تطور تكنولوجيا المعلومات في تسريع عمليات التدقيق الشرعي. أحمد السعد وفاطمة الحمدان. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية. المجلد 17. العدد 2. ص8-9.
[59]- المصدر السابق ص10.